

Distr.: General
21 January 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم مع هذه الرسالة تقييم أعمال مجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ خلال رئاسة أنغولا للمجلس (انظر المرفق).
وإذا لم يبد أعضاء المجلس أي اعتراض على هذا التقييم، فإنني أرجو التفضل بالعمل على تعميمه بوصفه إحدى وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إسماعيل غسبار مارتنس
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة أنغولا له
(تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)

مقدمة

تولى رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ سعادة السفير إسماعيل غسبار مارتنس، الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة. وعقد المجلس خلال الشهر ٢٩ جلسة: ١١ جلسة مشاورات مغلقة؛ و ٦ جلسات إحاطة مفتوحة؛ و ٥ اجتماعات رسمية؛ و ٤ اجتماعات خاصة؛ و ٣ اجتماعات عامة؛ واعتمد خمسة قرارات: بشأن الحالة في كوت ديفوار، وبشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وبشأن التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية، وبشأن قبرص، وبشأن الحالة بين العراق والكويت؛ واعتمد المجلس ٦ بيانات رئاسية: بشأن الصومال، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبشأن أهمية الأعمال المتعلقة بالألغام بالنسبة لعمليات حفظ السلام، وبشأن منطقة البحيرات الكبرى وبشأن الحالة بين العراق والكويت. وأدى رئيس مجلس الأمن بيانات إلى الصحافة فيما يتصل بيوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وأفغانستان.

وعقد مجلس الأمن اجتماعا عاما رفيع المستوى بشأن منطقة البحيرات الكبرى، شارك فيه الأمين العام الذي أدلى ببيان؛ وشارك فيه وزراء من بلدان المنطقة؛ وممثل للرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وممثل لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وتلخص هدف الرئاسة من عرض الموضوع على المجلس، في اتخاذ القرارات السابقة للمجلس، و "المنتديات" الأخرى، مرتكزا للانطلاق منه نحو عقد مؤتمر دولي عن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الأفريقية الكبرى، يجري تنظيمه في الوقت المناسب تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بهدف تحقيق استدامة السلام والأمن والاستقرار في جميع بلدان المنطقة، وبخاصة من خلال التطبيع الكامل لعلاقات هذه البلدان، وإقرار تدابير وآليات بناء الثقة. واعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2003/23، الذي أعاد فيه تأكيد التزام المجلس بعقد ذلك المؤتمر.

أفريقيا

غينيا - بيساو

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن الذي تولى رئاسته وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، اجتماعا خاصا مع وفد غينيا - بيساو، الذي رأسه السيد هنريك بيريرا روزا رئيس البلد. وشارك في الاجتماع الأمين العام وأدلى فيه ببيان كما شارك في الاجتماع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثل الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثل جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ورئيس الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثل الأمين العام في غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام. وأشار رئيس غينيا - بيساو، في معرض مخاطبته للمجلس، إلى الحالة السياسية في المرحلة الانتقالية في بلده، مؤكدا أن الانتخابات ستجرى وفقا للجدول الزمني المتوخى في ميثاق العملية الانتقالية السياسية. وصدر بيان مشترك عن الجلسة S/PV.4860، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

كوت ديفوار

فحص مجلس الأمن خلال هذا الشهر الحالة في كوت ديفوار فحفا دقيقا. فقد نظر المجلس، في مشاورات مغلقة عُقدت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، في تقرير الأمين العام (S/2003/1069) عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذي ورد فيه تقييم لتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، ووصف لأنشطة البعثة. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ١٥١٤ (٢٠٠٣)، الذي مدد فيه ولاية البعثة حتى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن كيفية تحسين جهود السلام التي تبذلها البعثة، وعلى وجه الخصوص إمكانية تعزيز وجود الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ كما اعتمد المجلس، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/20)، بشأن الحالة في كوت ديفوار. وعقد، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة الأمين العام، اجتماعا خاصا مع الوفد الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي جاء إلى نيويورك التماسا لتأييد مجلس الأمن، فيما يتصل بالنداء الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة، والموجه إلى مجلس الأمن كي ينظر في تعزيز بعثة الجماعة في كوت ديفوار، وفي مسألة تحويلها إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وصدر بيان مشترك عن الجلسة (S/PV.4874) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

اعتمد مجلس الأمن، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/21) بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي أحاط المجلس فيه علما بالتقرير الختامي (S/2003/1027) لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي احتتم أعماله، وأكد الفريق في التقرير الصلة، في سياق الصراع المستمر، بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالمواد الأولية والأسلحة، الذي سلط الفريق الضوء عليه.

وأصدر الرئيس باسم مجلس الأمن بيانا صحفيا، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، يدين أعمال العنف في إيتوري، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تسبب فيها رجال الميليشيات التابعين لاتحاد الوطنيين الكونغوليين، وغيرهم من الميليشيات الأخرى، مما دفع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الرد.

ليبريا

نظر مجلس الأمن، في مشاورات مغلقة عقدت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في الحالة في ليبيريا. وقدم الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية، ونشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وتنفيذ اتفاق أكراسل، والحالة الإنسانية. وقدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا تقريرا شفويا مشيرا إلى ضرورة استمرار اللجنة في النظر في توصيات فريق الخبراء، فيما يتعلق بالإبقاء على جميع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، والتي تخطر تصدير الماس، إلى حين إقرار نظام دولي لإصدار شهادات المنشأ؛ واستمرار مراقبة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لجميع الحدود لمنع تصدير الأخشاب ومواصلة حظر توريد الأسلحة؛ فضلا عن التوصيات المتعلقة بالطيران المدني والقطاعات البحرية، علاوة على المسائل الاقتصادية والمالية.

الصومال

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الأمين العام في الصومال وينستون تومبان على أعضاء مجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/2003/987) بشأن الحالة في الصومال. وناقش المجلس التقرير في مشاورات مغلقة. واعتمد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر البيان الرئاسي (S/PRST/2003/19) بشأن الحالة في الصومال، الذي أعاد فيه تأكيد التزامه بإيجاد تسوية

شاملة ودائمة للحالة في الصومال، واحترامه لسيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

منطقة وسط أفريقيا

عقد مجلس الأمن اجتماعا عاما في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، للنظر في تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، في مجال صون السلم والأمن. واستندت مداوالات المجلس إلى التقرير المؤقت الذي قدمته بعثة تقييم متعدد الجوانب، قامت بزيارة وسط أفريقيا خلال الفترة من ٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه، وركزت على مسائل السلم والأمن والاقتصاد والتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وفيرس نقص المناعة البشري/الإيدز، وتمثل هدفها في تحديد استراتيجيات للمنطقة دون الإقليمية للتصدي لهذه التحديات.

وعرض تولياميني كالومو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ورئيس البعثة، التقرير الذي رأت البعثة فيه ضرورة اتخاذ نهج كلي لتناول مسألة الصلة بين الصراع والفقر، تشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة المعنية في المنطقة.

وأبدى الأمين العام موافقته على التقييم ككل، وطلب إجراء استعراض تفصيلي لجميع برامج الأمم المتحدة، من حيث فعاليتها. وفيما يتعلق بإقامة مكتب للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، لاحظ الأمين العام أنه يوجد بالفعل عدد من المكاتب في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن المبادرات الأخرى التي يشارك فيها أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبدلا من إنشاء مكتب، اقترح تعيين مبعوث خاص، للتركيز على المسائل السياسية في المنطقة دون الإقليمية.

وفضلا عن أعضاء مجلس الأمن، تكلم أيضا ممثلو الكونغو، وإيطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وتشاد، وغينيا الاستوائية، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، ونائب أمين عام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للشؤون السياسية.

آسيا

أفغانستان

عرض رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر على أعضاء المجلس تقرير البعثة. وقد سلمت البعثة في التقرير بإحراز الحكومة الأفغانية تقدما ملحوظا بدعم من المجتمع الدولي، في تنفيذ اتفاق بون

وإزالة آثار الدمار الذي تسببت فيه الحرب التي دامت عقدين. كما اعترفت بوجود تحديات كبيرة لا يزال يتعين مواجهتها وأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، كما أكدت أن انعدام الأمن الناجم عن الأنشطة الإرهابية، والاختلال فيما بين الفصائل، والجرائم المتصلة بالمخدرات لا تزال من الشواغل الرئيسية في أفغانستان. واعتمد المجلس التقرير دون مناقشة.

وأصدر الرئيس باسم مجلس الأمن بيانين صحفيين عن أفغانستان، أولهما في ١٢ والثاني في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر: أحدهما يدين، بأقوى العبارات، الهجوم الإرهابي على مقر الأمم المتحدة في قندهار في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ في حين يدين الآخر اغتيال بيتينا غيوسلارد الموظفة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

الشرق الأوسط

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن جلسته الإحاطية العادية المفتوحة، الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وقدم السير كيران بيندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس ذكر فيها أنه يتعين، مع استلام رئيس وزراء فلسطيني جديد لمهام منصبه، أن تجدد جميع الأطراف المشاركة في بناء السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين التزامها بالعملية السلمية، وأن تنفض عنها الخمول الذي شهده الشهر الماضي. وفيما تلا ذلك من مشاورات مغلقة، اتفق أعضاء المجلس على نص مشروع قرار اشترك في تقديمه الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، وبلغاريا، وشيلي، والصين، وغينيا، وفرنسا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واعتمد بالإجماع باعتباره القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). وفي هذا القرار أيد المجلس خارطة الطريق المستندة إلى الأداء، التي قدمتها اللجنة الرباعية، والتي ترمي إلى إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قيام دولتين، ويدعو الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق، بالتعاون مع اللجنة الرباعية، وإلى تحقيق رؤية قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

العراق

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من الممثلين الدائمين للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، استجابة للفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي شجع فيها المجلس المملكة المتحدة والولايات المتحدة على إطلاع المجلس على فترات منتظمة، على جهودهما بموجب القرار. وركز الممثل الدائم

للولايات المتحدة في إحاطته على الاتفاق المبرم بين مجلس الحكم العراقي وسلطة التحالف المؤقتة، فيما يتعلق بالعملية الانتقالية السياسية التي تؤدي إلى استعادة العراق لسيادته؛ في حين ركز الممثل الدائم للمملكة المتحدة في إحاطته على مسألة توفير الخدمات الأساسية، فضلاً عن إعادة البناء الاقتصادي، ومسائل حقوق الإنسان والعدالة.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) الذي أنشئت بموجبه لجنة تابعة للمجلس، لتحديد الأموال أو الموارد المالية الأخرى الخاصة بالحكومة العراقية السابقة، أو التي أخرجت من العراق، أو التي في حوزة صدام حسين أو كبار المسؤولين الآخرين في النظام العراقي السابق، أو أسرهم.

برنامج النفط مقابل الغذاء

شهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر لحظة تاريخية للأمم المتحدة، بانتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء. وعقد مجلس الأمن مشاورات، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم فيها بينون سيفان، المدير التنفيذي لبرنامج العراق، إحاطة إلى المجلس بشأن الترتيبات النهائية المتعلقة بإنهاء البرنامج. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة، أدلى فيها الأمين العام ببيان عن انتهاء البرنامج، بمناسبة اكتمال إحدى كبريات المهام وأعقدها وأشدها غرابة، من بين المهام التي عُهد بها إلى الأمانة العامة - باعتباره البرنامج الإنساني الوحيد من نوعه الذي مَوَّل بشكل كامل من موارد تابعة إلى الأمة التي تمثل القصد منه في مساعدتها. واعتمد المجلس البيان الرئاسي، (S/PRST/2003/24) في اليوم نفسه، ميرزا دور البرنامج، الذي تميز بأهمية استثنائية، فيما يتعلق بتوفير المساعدة الإنسانية لشعب العراق، بموجب نظام العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن على حكومة العراق السابقة.

أوروبا

قبرص

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، نظر مجلس الأمن، في مشاورات مغلقة، في تقرير الأمين العام عن عمليات الأمم المتحدة في قبرص (S/2003/1078) الذي يغطي التطورات التي حدثت في الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مستكملاً سجل الأنشطة التي نفذتها حتى الآن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، فضلاً عن بعثة المساعي الحميدة التي اضطلع بها الأمين العام. وأعرب الأمين العام في الملاحظات النهائية للتقرير، عن اعتقاده بأن تحقيق التسوية الشاملة هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يضع حداً لمشكلة

قبرص، وعن اقتناعه بأن وجود قوة الأمم المتحدة على أرض الجزيرة لا يزال ضروريا من أجل المحافظة على وقف إطلاق النار، ما دامت لم تتحقق هذه التسوية الشاملة. لذلك، أوصي الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

واتخذ مجلس الأمن، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، القرار ١٥١٧ (٢٠٠٣)، الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمدة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

كوسوفو

قدم جان - ماري غوييهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن السياسة الجديدة المتعلقة بكوسوفو، التي ستكون هي أحد المقاصد الرئيسية لأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، حتى عام ٢٠٠٥، وقد استهدفت هذه السياسة إنشاء آلية في إطار استراتيجية "تحديد المعايير قبل تحديد الوضع"، لرصد أداء المؤسسات المؤقتة في كوسوفو، بصورة تتفق مع المعايير، باعتبار أن الهدف النهائي يتمثل في تحديد المركز النهائي للإقليم.

جورجيا

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت هايدي تاغليافيني، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بجورجيا، تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2003/1019) والمقدم امتثالا إلى طلب المجلس بأن يقدم الأمين العام تقريرا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وأعرب الأمين العام، في قسم الملاحظات بالتقرير، عن أمله في أن يشكل التعاون العملي على المسائل المتعلقة بالمصلحة المشتركة، مساهمة أخرى في تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة بين الجانبين، مؤكدا أنه برغم ذلك يتعين، من أجل تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين، أن تعالج في نهاية المطاف المسألة السياسية التي تقع في لب الصراع. وحث الأمين العام الطرفين، وعلى وجه الخصوص الطرف الأبخازي، على الدخول في حوار مفيد بشأن جوهر الصراع.

مسائل أخرى

أهمية الأعمال المتعلقة بالألغام بالنسبة لعمليات حفظ السلام

اجتمع مجلس الأمن، في جلسة مفتوحة عُقدت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بغية النظر في البند المعنون "أهمية الأعمال المتعلقة بالألغام بالنسبة لعمليات حفظ السلام". وقام جان - ماري غويهنو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومارتن داهيندين، مدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، بتقديم إحاطتين إلى المجلس أكدتا فيهما أن الألغام الأرضية والذخائر التي لم تنفجر وجميع المتفجرات الأخرى المتبقية من الحرب، تشكل تهديدا لأمن موظفي الأمم المتحدة وعناصر حفظ السلام والسكان في المناطق المتأثرة؛ كما تعوق القدرة على تنفيذ عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية؛ وأن الأعمال المتعلقة بالألغام تسهم في إقامة سلام وأمن دائمين من خلال إزالة ذلك التهديد، وتمكين السكان من التعامل مع المخاطر، وتقديم المساعدة إلى من يسقطون ضحايا للألغام.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي (S/PRST/2003/22)، الذي أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء الانتشار الواسع للآثار الضارة بالسكان المدنيين الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر التي لم تنفجر، ورحب بقيام تنسيق فعال للأنشطة المتعلقة بالألغام داخل منظومة الأمم المتحدة وبأهمية ولاية دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة. كما اعترف المجلس بالإسهام الكبير الذي قدمته الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، في الأعمال المتعلقة بالألغام.

فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

عقد مجلس الأمن، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، جلسة إحاطة مفتوحة بشأن البند المعنون "مسؤولية مجلس الأمن تجاه صون السلم والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وعمليات حفظ السلام". وقد استندت الإحاطات إلى قرار المجلس ١٣٠٨ (٢٠٠٠) الذي اعتمد في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي يبحث فيه المجلس الدول الأعضاء على النظر في إجراء فحص طوعي، وتقديم المشورة فيما يتعلق بعدوى الفيروس/الإيدز إلى أفراد القوات التي يتم نشرها في عمليات حفظ السلام. وأعرب فيه عن قلقه لما قد يسببه الفيروس/الإيدز من آثار مدمرة على صحة الموظفين الدوليين لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك موظفو خدمات الدعم.

واستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من جان - ماري غويهنو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وبيتر بيوت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بشأن تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، الذي يعالج موضوع الإيدز وسط قوات حفظ السلام والمجتمعات المضيفة لهم.

وخلص السيد غويهنو في إحاطته، إلى ضرورة كفاءة وجود برامج خاصة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تتسم بالدينامية والقدرة على الاستجابة، طوال مدة ولاية أي عملية لحفظ السلام؛ ووصف الجهود المبذولة حتى الآن بأنها ليست سوى خطوة مبدئية في إطار برنامج يتوسع ويتطور.

وقال الدكتور بيوت إن القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) أعاد تشكيل الخريطة العالمية لمكافحة الإيدز، مضيفاً أنه على الرغم من أن مجلس الأمن لم يغتنم الفرصة كي يعالج موضوع الإيدز بشكل صريح، في عدد من القرارات التي اتخذها مؤخراً بشأن إنشاء وتمديد بعثات الأمم المتحدة العاملة في المناطق الشديدة التأثر بالوباء، فإن مضاء عزم المجلس كان على جانب كبير من الأهمية في الفوز باستجابة مركزة من جانب الحكومات للتهديد الذي يمثله الإيدز في سياق عمليات حفظ السلام، كما أنه فتح الباب أمام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز كي يعمل مع قوات الدفاع والدفاع المدني، في إطار الإجراءات الوطنية الشاملة لمواجهة الإيدز. وتناول أعضاء المجلس هذه المسألة، وأعدت الرئاسة وثيقة موجزة تتضمن النتائج الرئيسية للإحاطة.

الإرهاب

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥١٦ (٢٠٠٣)، الذي أدان فيه بأقوى العبارات الهجمات بالقنابل التي وقعت في اسطنبول، تركيا، في ١٥ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، علاوة على الأعمال الإرهابية الأخرى التي وقعت في بلدان مختلفة، حيث اعتبر المجلس أن هذه الأعمال، مثلها مثل أية أعمال إرهابية أخرى، تشكل تهديداً للسلام والأمن. كما أعرب المجلس، عن تصميمه القوي على مكافحة جميع أشكال الإرهاب، وفقاً للمسؤوليات الملقة على عاتقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة، للنظر في التقرير الشفوي ربع السنوي المقدم من رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان. وأشار رئيس اللجنة إلى استكمال وتحسين المعلومات الواردة في قائمة الأفراد الخاضعين

للجزءات؛ والأعمال التي نفذتها اللجنة فيما يتعلق بإجراءات وعمليات التطبيق الموحد للاستثناءات؛ وأنشطة فريق الرصد؛ والجلسات التي عقدها رئيس اللجنة بشأن الزيارة التي تمت لاستقصاء الحقائق في أفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة، وإندونيسيا، وألمانيا.
